عينه الشرط الذي لم يتوافر في مصر أو سوريا أو الأردن، وجعل مصير المواجهة مع الكيان الصهيوني مسألة مرهونة بقوة هذه الانظمة وفاعليتها العسكرية النظامية ضد اسرائيل، سواء من خلال الردع او المعركة العسكرية المباشرة.

ففي مصر التزم النظام الناصري بأهداف التنمية الاقتصادية والوحدة العربية وخلق شخصية عربية دولية متكاملة واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني. وفي هذا الاطار، حاول الرئيس جمال عبدالناصر، في سنواته الأولى في السلطة، ان يخلق جواً من الهدوء في العلاقات العربية ـ الاسرائيلية يمكن من خلاله انجاز نوع من التسوية السلمية. وبعد العام ١٩٥٥ وعى، بعمق، ضرورة بناء قوة عسكرية عربية رادعة، حتى وان ظل الباب مفتوحاً لتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي من خلال قنوات الشرعية الدولية. وقد اعتقد عبدالناصر، ايضاً، بان الصلف الاسرائيلي هو نتيجة للتفكك والضعف العربيين، ومن ثم، فان اسرائيل ستضطر الى قبول التسوية من خلال البناء التدريجي للقوة العربية المتكاملة، وهو الامر الذي سيحدث في الامد الطويل، انطلاقاً من الطبيعة الحتمية التقدمية للتاريخ، وطبيعة التوازن السكاني بين العرب واسرائيل[٨].

وبعبارة أخرى، فقد تصور عبدالناصر الصراع العربي ـ الاسرائيلي كعملية تاريخية طويلة ومتعددة المراحل، والفائز في هذا الصراع لن يتحدد على أرض المعركة العسكرية وحدها ولكنه يتحدد من خلال عملية المنافسة العربية ـ الاسرائيلية على بناء القاعدة الاجتماعية ـ الاقتصادية[٩].

وقد اكد عبدالناصر انه يجب ان يمتنع العرب عن المبادأة باستعمال القوة العسكرية ضد اسرائيل. وحدد ظرفين محددين يبرران اللجوء إلى القوة العسكرية، وهما: احتلال اسرائيل لاراض عربية جديدة، أو توافر معلومات تؤكد ان اسرائيل على وشك امتلاك القنبلة الذرية. وما لم يتوافر احد هذين الظرفين، فان القوة العسكرية تظل اداة رادعة في الاساس، ولذلك لم يكن مصادفة ان نظرة عبدالناصر إلى القوة العسكرية، باعتبارها الاداة الوحيدة للتعامل مع اسرائيل، انما جاءت بعد عدوان العام ١٩٦٧.

في اطار هذه الاستراتيجية العامة للنظام الناصري، لم يكن غريباً ان الفترة الوحيدة التي شهدت عمليات فدائية ضد اسرائيل عبر الحدود المصرية ومن قطاع غزة، على أيدي الفلسطينيين وابناء القبائل في سيناء، انما تمت قبل العام ١٩٥٦، أي في المرحلة التي لم يكن فيها النظام الناصري قد رسخ اقدامه بعد. واذا كان ينظر إلى حرب العام ١٩٥٦، باعتبارها نقطة التحول التي انطلق بعدها النظام الناصري ودعمت الدولة المصرية اركانها، فانه لم يكن غريباً ـ بدءاً من ذلك الوقت ـ ان توقفت الاعمال الفدائية نهائياً تقريباً، خاصة مع مرابطة قوات الطوارئ الدولية على طول الحدود الدولية بين مصر واسرائيل بعد انسحاب اسرائيل من سيناء العام ١٩٥٧. ولا شك في أن الغارة الاسرائيلية على غزة، في شباط (فبراير) ١٩٥٥، كانت بالغة التأثير في موقف النظام الناصري من اسرائيل، وعجلت بالسعي الحثيث إلى ابرام صفقة الاسلحة التشيكية واعادة التسليح الشاملة والمكثفة للجيش المصري.

ولكن هذا كله، (أي تنامي قدرة الجيش كجزء من قدرة الدولة المصرية ككل، بالاضافة الى نتائج حرب ١٩٥٦)، كان لصالح تجميد أي مواجهة غير نظامية «غير محسوبة» مع اسرائيل.